



Shared Prosperity Dignified Life



مبادرة العدالة بين الجنسين أمام القانون

إطلاق التقارير القطرية
العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية
13 شباط 2023

ما هي المبادرة؟

□ شراكة بين أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، هي:

□ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأصحاب المصلحة الوطنيين في الدول العربية.



إعلان مسقط

إعلان مسقط في العام والذي تم تبنيه من قبل لجنة المرأة في 2016 وهو يقر الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل وشامل لعدالة النوع الاجتماعي، من خلال مكونين رئيسيين:

- تحقيق المساواة عن طريق القضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجال والنساء
- ضمان المحاسبة من خلال تحديد آليات المحاسبة الوطنية التي تحد من التدابير التمييزية

الأهداف الرئيسية



تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تغيير الواقع المعيشي للنساء

ابتداء من القانون

مراحل تنفيذ المبادرة



الدولة	الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث	الهدف الرابع	الهدف الخامس
مصر
الجزائر
لبنان
عمان
فلسطين
السودان
السعودية
سوريا
الأردن
جيبوتي

□ المرحلة الأولى (2018): إعداد تقارير قطرية (18 دولة)

□ المرحلة الثانية (2019): من التقارير القطرية الى الإقليمية - وتطوير المنصة الالكترونية وتوفيرها على

□ المرحلة الثالثة - (2022)

الدولة	اليمين	تونس	جورجيا	غان	إثيوبيا	البحرين
الدستور
اتفاقية سيداو
قانون الجنسية
قانون العقوبات
قانون الأحوال الشخصية/الأسرة
قانون العمل

يضع الدستور بصيغة صريحة على المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز بناء على الجنس/النوع الاجتماعي

تم التصديق على اتفاقية سيداو دون تحفظات

المساواة في حق نقل الجنسية إلى الأبناء

المساواة في حق نقل الجنسية إلى الزوج/الزوجة

تسريح مكافئة الصنف الأسري (ماتون قائم بداته)

أحكام القانون التي تعاقب على الاعتداء (غير الزوجي)

أحكام القانون التي تعاقب على الاعتداء الزوجي

لا توجد مواد في القانون تسمح بتخفيف العقوبة على قتل الزنايا

لا يعرض قانون العقوبات مواداً تفرق المعتصب أو المعتطف أو مرتكب جرائم أخرى، إذا ارتكبوا جرائم جنسية

أحكام القانون التي تعاقب على التحرش الجنسي

لا يعتبر الزنا جريمة

لا توجد قوانين شاملة لمكافحة الإضرار بالمرء مصحوبة بتدابير للضحايا والحماةي ولوقاية قوانين الختان (إذا كان مبرروها أنه يعطرس في البلد)

لا يتم تجريم الأشخاص الذين يبيعون خدمات جنسية/الطاملات بالجنس

لا يتم تجريم السلوك المثلي بالترافقي

الحق الأدنى لنسب الزواج (8 سنة دون استثناء للزواج لمن أقل من 16 سنة)

لا توجد مطالب في القانون بوجوب وافي أو مذكور في الزواج

تُحظر تعدد الزوجات

المساواة في حقوق الزوج والطلق

المساواة في حقوق الوصاية على الأطفال

المساواة في حقوق حضارة الأطفال

المساواة في حقوق الميراث

الحق في التحرر المتساوي عن نفس العمل الذي يؤديه الرجل للنساء الذي في الأجر المتساوي عن العمل الذي له نفس القيمة من غير القانوني، فصل الأمارة بسبب حملها أو أختها بإجازة أمومة

إجازة الأمومة تتوافق مع معيار منظمة العمل الدولية (14 أسبوعاً)

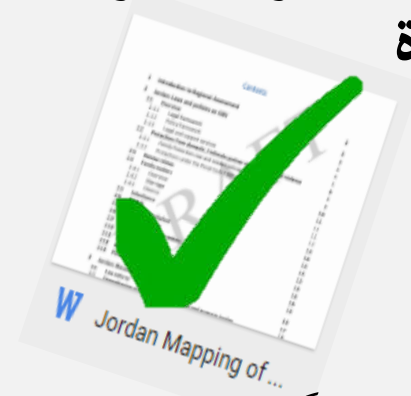
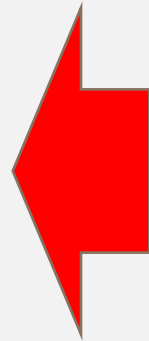
تدابير حماية قانونية تضمنت المساواة

المرحلة الثالثة 2022: الخطوات المتبعة

رابعاً: اطلاق التقارير القطرية (17 دولة)



ثانياً: المراجعة المكتبية للقوانين
تحديث ما ورد سابقا والتحقق
القانون المكتوب للمؤشرات
الجديدة



ثالثاً: التشاور

اجتماعات وطنية لخبراء وقانونيين من
الجهات الحكومية والأهلية
لمناقشة صحة ما ورد في التقارير القطرية

أولاً: توسيع
المحاور والمؤشرات
المرتبطة استرشاداً
بمؤشرات أهداف
خطة التنمية 2030
وأهداف التنمية
المستدامة: الهدف
الخامس

5 المساواة بين
الجنسين



التقارير القطرية للعدالة بين الجنسين والقانون: 2018-2022 المحاور الرئيسية

2022		2018	
عدد المؤشرات	المحور	عدد المؤشرات	المحور
12	الإطار القانوني العام	1	اتفاقية سيداو
11	الاهلية القانونية والحياة العامة	2	الدستور
15	العنف ضد النساء	12	القانون الجنائي
15	العمل والمنافع الاقتصادية	5	قانون العمل
13	المسائل الاسرية	7	قانون الاسرة/الاحوال الشخصية
8	الصحة والحقوق الجنسية والانجابية		
74 مؤشر	ست محاور	27 مؤشر	خمس محاور

المؤشرات التي تستند عليها التقارير

5 المساواة بين الجنسين



الغاية/ المقصد الأول من الهدف الخامس 5.1: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

□ المؤشر 5.1.1: ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس.

الغاية/ المقصد السادس 5.6: كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

□ المؤشر 5.6.2: عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن 15 سنة فأكثر على خدمات الرعاية

والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة

المعايير التي تقوم عليها التقارير

إما اتفاقيات دولية (نص الاتفاقية بغض النظر عن التحفظات) والتوصيات العامة التي تصدرها اللجان التعاقدية

- اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية

تقارير المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة أسبابه ونتائجه

إعلانات عالمية

- إعلان ومنهاج عمل بيجين
- إعلان مناهضة العنف ضد المرأة

تصنيف القوانين التي تم التحقق منها بالاستناد الى المعايير الدولية



نعم

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف ضد النساء وهو متسق إلى حد كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن العدالة بين الجنسين قد تحققت بالكامل

جزئياً

تم تناول بعض جوانب العدالة بين الجنسين في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة

كلا

لا ينص القانون على العدالة بين الجنسين لا يتوفر الحد الأدنى من الحماية من العنف ضد النساء

أمثلة على أسس المؤشرات المستخدمة لكل لون

أخضر: التصديق عليها بدون تحفظات	1- هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟
برتقالي: تم التصديق عليها مع تحفظات	
أحمر: لم يتم التصديق عليها.	
أخضر: تشير مواد في الدستور صراحةً إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة.	2- هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟
برتقالي: يورد الدستور بعض الإشارات الصريحة أو الضمنية إلى المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز ضد المرأة، لكنه ينصّ على حقوق محدودة أو غير متكافئة للمرأة.	
أحمر: لا تتناول أي مواد في الدستور مسألة المساواة بين الجنسين أو التمييز ضد المرأة.	

أمثلة على أسس المؤشرات المستخدمة لكل لون

3- هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

أخضر: يحظر القانون تعدد الزوجات.

برتقالي: يُسمح بتعدد الزوجات وفقاً لشروط صارمة ويستلزم موافقة المحكمة.

أحمر: يُسمح بتعدد الزوجات من دون شروط صارمة.

6- هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

أخضر: لا يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

برتقالي: يبرأ الجاني إذا تزوج الضحية في ظروف محدودة، مثلاً نتيجة إنفاذ القانون العرفي أو وجود ثغرات في القوانين الجنائية تسمح بالتبرئة عندما تكون الضحية فتاة دون السن المقررة قانوناً.

أحمر: يتضمن القانون الجنائي نصاً يبرئ مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف أو جرائم أخرى إذا تزوج الضحية.

مستقبل المبادرة

تحديث جميع البيانات سنوياً بالتعاون مع الدول العربية وتوفير النصوص القانونية المحدثة لإجراء مراجعة دورية و تحديث الأداة الاقليمية على المنصة الكترونية



اضغط لتصفية البلدان ٢																	
مصر	لبنان	قطر	فلسطين	عمان	سوريا	تونس	اليمن	المغرب	الكويت	العراق	الصومال	السودان	السعودية	البحرين	الإمارات	الأردن	اضغط لتصفية القوانين ٢
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - الاحصائيات المصنفة على اساس الجنس
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - الانضمام لاتفاقية سيداو
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - العدالة غير الرسمية
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - العرف والدستور
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - المساواة في الدستور
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - المعونة القانونية الجنائية
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - المعونة القانونية المدنية
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - سياسة وطنية للصحة الجنسية والانجابية
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - سياسة وطنية للقضاء على العنف
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - قانون الاسرة والدستور
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - قانون معياري لحظر التمييز
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الإطار العام للدولة - ميزانية لمناهضة العنف
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الاهلية القانونية والحياة العامة - الاجراءات القانونية في المسائل الاسرية
●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	الاهلية القانونية والحياة العامة - الاجراءات القانونية في المسائل المدنية

شكراً